برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

ملخص لصانعي القرار

الطبيعة في المنطقة الحمراء

تمكين اقتصاد التحول الطبيعي الذي تبلغ قيمته
تريليونات الدولارات





© برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2026

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك):
رقم العمل: NA/2721/CLI

مؤشر الفرصة الرقمية: https://doi.org/48854/20.500.11822/10.59117

يجوز استنساخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل من الأشكال لأغراض تعليمية أو غير ربحية بدون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر، شريطة ذِكر المصدر. وسيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة شاكراً للحصول على نسخة من أي منشور يستخدم هذا الملخص التنفيذي كمصدر.
لا يجوز استخدام هذا المنشور لإعادة بيعه أو لأي غرض تجاري آخر أياً كان بدون الحصول على إذن كتابي مسبق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. يجب توجيه طلبات الحصول على هذا الإذن، مع بيان الغرض من الاستنساخ ومداه، عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي:
unep-communication-director@un.org

إخلاء المسؤولية
إن التسميات الواردة وطريقة عرض المعلومات في هذا المنشور لا تعبّر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة خاضعة لسلطاتها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها.
إن ذِكر أسماء الشركات أو المنتجات التجارية في هذه الوثيقة لا يُعدّ تأييداً لها مِن قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مِن قِبل المؤلفين. ولا يُسمح باستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض الدعاية أو الإعلان. وتُستخدم أسماء العلامات التجارية والرموز لأغراض تحريرية فقط، بدون أي نية لانتهاك قوانين العلامات التجارية أو حقوق النشر.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين فقط ولا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نعتذر عن أي أخطاء أو سهو قد يكون قد حدث عن غير قصد.
© الخرائط والصور والرسوم التوضيحية كما هو محدد

الاقتباس المقترح:

© برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2025). تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠٢٥: بعيداً عن الهدف – التقاعس المستمر عن العمل الجماعي يعيق الوصول الى درجة الحرارة العالمية المنشودة [آن أولهوف (رئيسة التحرير)، ويليام لامب، تاكِشي كوراموتشي، يويري روج ِل، ميشيل دن إلزن، جون كريستنسن، تارن فرَنسن، مينال باثاك، دان تونغ. نيروبي.[https://doi.org/10.59117/20.500.11822/ 48854. DOI Placeholder].
الإنتاج: نيروبي

Core partners:
UN environment programme
ECONOMICS OF LAND DEGRADATION INITIATIVE ELD
Global Canopy

With analytics by:
Frankfurt School FS-UNEP Collaborating Centre for Climate & Sustainable Energy Finance
UFZ HELMHOLTZ Centre for Environmental Research

With financial support from:
Federal Ministry for Economic Cooperation and Development
THE GOVERNMENT OF THE GRAND DUCHY OF LUXEMBOURG Ministry of the Environment, Climate and Biodiversity

المحتويات

1. مقدمة 1

2. التمويل السلبي للطبيعة 3

3. تدفقات تمويل الحلول العالمية القائمة على الطبيعة 5

3.1. التمويل العام للحلول القائمة على الطبيعة 5

3.1.1. التمويل المحلي العام للحلول القائمة على الطبيعة 5

3.1.2. التمويل الدولي العام للحلول القائمة على الطبيعة من خلال التمويل الإنمائي الرسمي 6

3.1.3. أوجه التظافر بين تمويل الحلول القائمة على الطبيعة واتفاقية ريو 6

3.2. التمويل الخاص 6

4. الفجوة بين التمويل الحالي للحلول القائمة على الطبيعة واحتياجات الاستثمار 8

5. تداعيات السياسات ومنحنى تحوّل الطبيعة (X-CURVE) 10



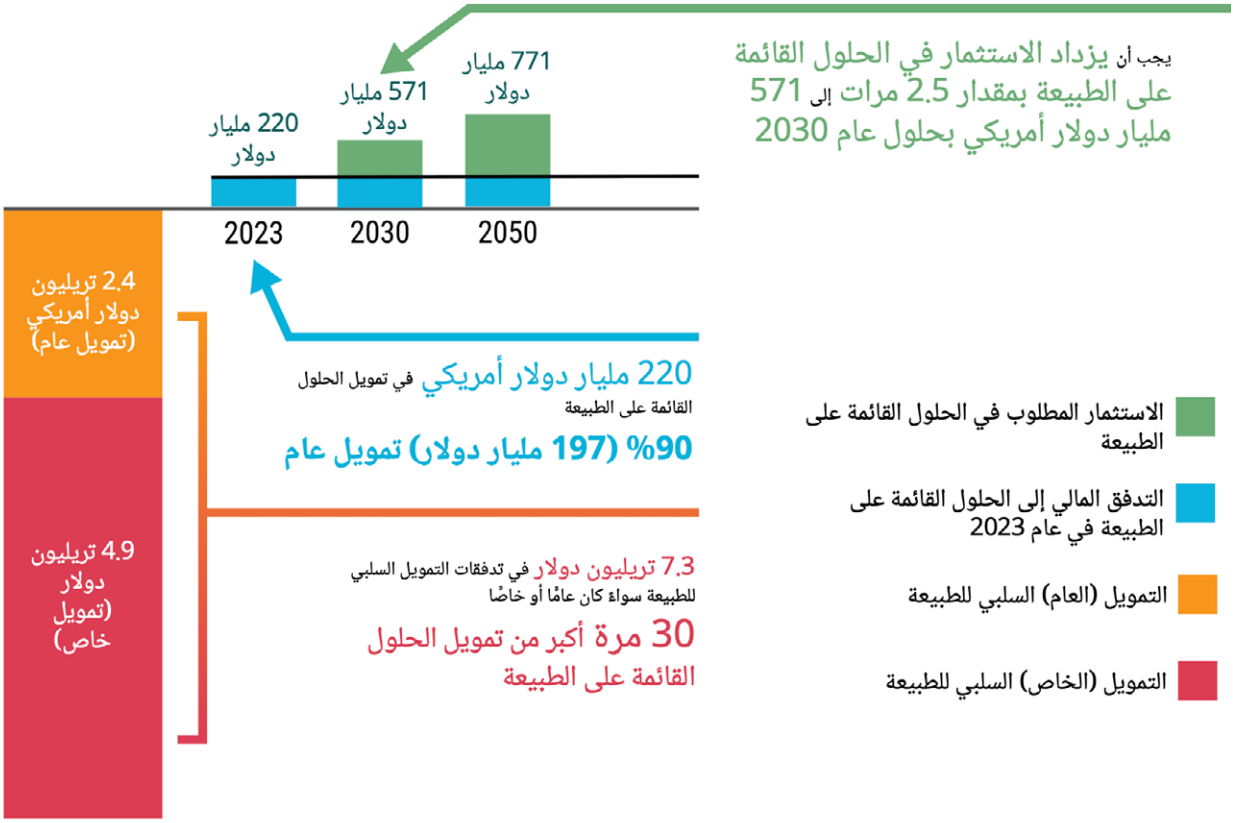
© Unsplash

1 مقدمة

تسلط طبعة عام 2025 من حالة التمويل من أجل الطبيعة (SFN) الضوء على الحاجة الملحة لبدء العمل على "التحول الكبير للطبيعة". وتوفر حالة التمويل من أجل الطبيعة الأدلة والتحليلات التي تدعم صانعي السياسات والشركات والممولين والمجتمع المدني لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة والحد من تدفقات رأس المال السلبية تجاه الطبيعة. وتوفر حالة التمويل من أجل الطبيعة معلومات محدثة لتقييم واكتشاف الاتجاهات في الاستثمار العام والخاص في الحلول القائمة على الطبيعة في سياق تحولات رأس المال المنهجية اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية بشأن التنوع البيولوجي والمناخ والنظم الإيكولوجية. ويُعدّ الجديد في حالة التمويل من أجل الطبيعة لعام 2025 هو منحنى X للتحول الطبيعي الذي يحدد الأنشطة التي يجب التخلص التدريجي منها وما يمكن توسيع نطاقه لبدء التحول الكبير للطبيعة.

تقدر حالة التمويل من أجل الطبيعة لعام 2025 أن التدفقات المالية الضارة مباشرة بالطبيعة بلغت 7.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2023[1] في حين بلغ الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة 220 مليار دولار أمريكي فقط - بنسبة تزيد عن 30:1 (الشك 1). وللوفاء بالالتزامات العالمية بموجب اتفاقيات ريو، يجب أن يزداد الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة بمقدار مرتين ونصف إلى 571 مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠ وإلى 771 دولارًا أمريكيًا بحلول عام 2050، بينما يجب التخلص التدريجي من التدفقات الضارة وإعادة توظيفها.

الشكل 1: التمويل السلبي للطبيعة، وتمويل الحلول القائمة على الطبيعة واحتياجات الاستثمار في عام 2023



1 تعدّ سنة التحليل (التجميع والمقارنة) لحالة التمويل من أجل الطبيعة 2025 هي 2023. وفي حين أن بعض البيانات متاحة لعام 2024، تُستخدَم بيانات عام 2023 لأنها أحدث سنة تتوفر فيها البيانات باستمرار. ويُعبَّر عن التقديرات بالدولار الأمريكي الحقيقي لعام 2024.

على الرغم من الرياح المعاكسة الجيوسياسية الصعبة، هناك أسباب للتفاؤل بناءً على وعي أكبر وبيانات أفضل والتزامات متزايدة من بعض الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال للانتقال إلى اقتصاد أكثر مرونة مناخيًا وإيجابيًا للطبيعة. وتوجد مؤشرات على أن الصناعة المالية تتطلع إلى فهم أفضل لتبعياتها وتأثيراتها ومخاطرها وفرصها (DIRO) المتعلقة بالطبيعة، حيث يمثل أكثر من 730 من المتبنين فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة (TNFD) أصولًا تحت الإدارة بقيمة 22.4 تريليون دولار أمريكي. ومن الممكن أن توفر البيانات المحسنة والتتبع الشفاف للتدفقات المالية الأساس للعمل المتسارع والاستثمار من جانب كل من الحكومات والقطاع الخاص، مع الاستفادة من فرص النمو المتعلقة بالطبيعة.

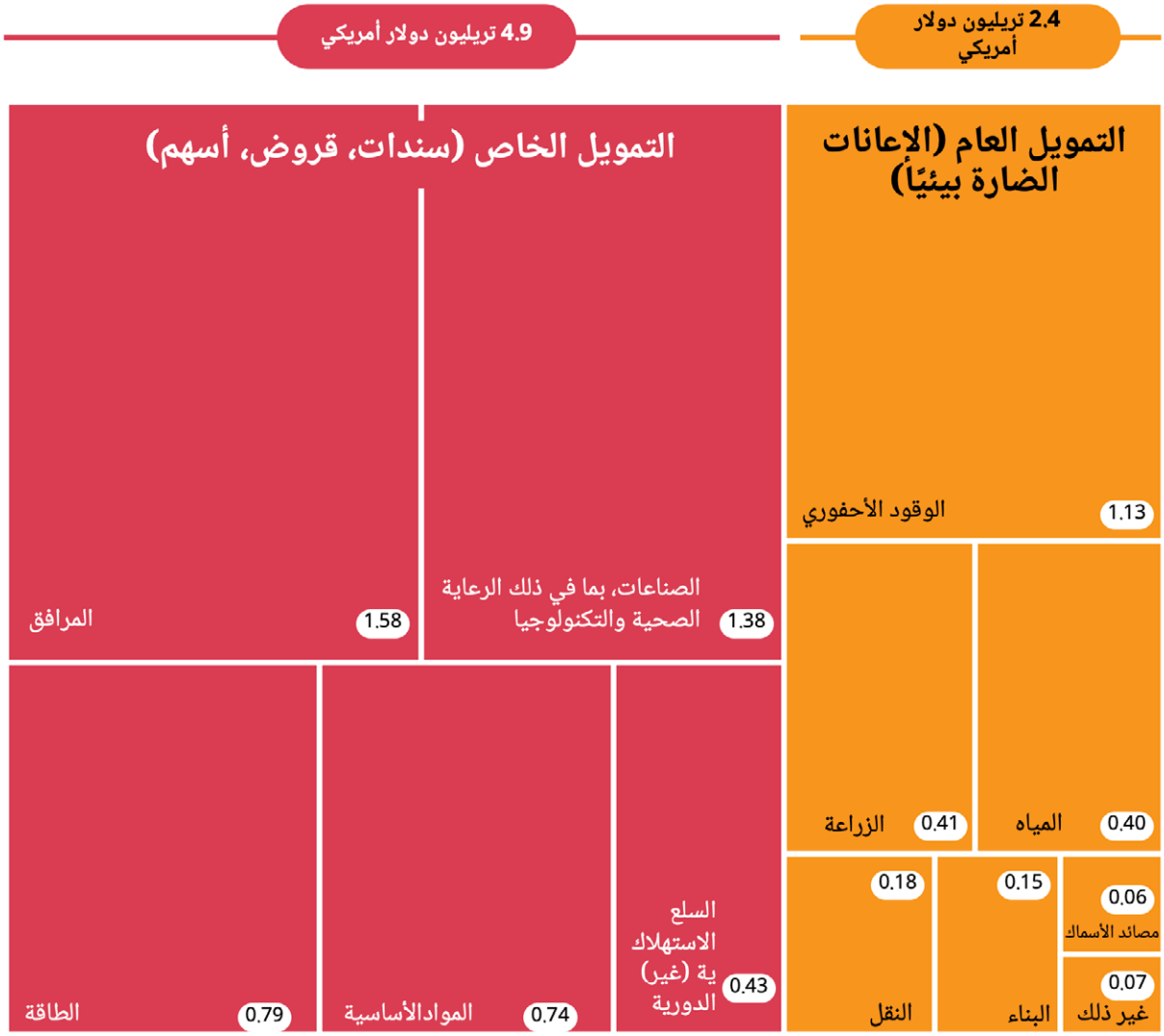


© Unsplash

2 التمويل السلبي للطبيعة

لا يزال التمويل السلبي للطبيعة يشكل أكبر عقبة أمام المجتمعات الانتقالية لتصبح أكثر إيجابية للطبيعة. وفي عام 2023، تدفقت 7.3 تريليون دولار أمريكي إلى الأنشطة التي تضر بالطبيعة بشكل مباشر – 2.4 تريليون دولار أمريكي في شكل إعانات عامة للوقود الأحفوري والزراعة واستخدام المياه والنقل والبناء، 4.9 تريليون دولار أمريكي من رأس المال الخاص يتركز في قطاعات مثل المرافق والصناعة والطاقة والمواد الأساسية (الشكل 2).

الشكل 2: تدفقات التمويل السلبي للطبيعة في عام 2023



غالبًا ما تعزز الإعانات العامة والاستثمارات الخاصة بعضها البعض، مما يحصر رأس المال الخاص في القطاعات السلبية تجاه الطبيعة مثل صناعة الوقود الأحفوري. وعلى سبيل المثال، في القطاع الزراعي، تشمل الإعانات الضارة بيئيًا التحويلات المباشرة وغير المباشرة من الحكومات إلى المزارعين التي ترفع أسعار المحاصيل بشكل مصطنع أو تعزز الإفراط في استخدام المدخلات مثل الأسمدة أو المبيدات الحشرية، مما يؤدي إلى ممارسات زراعية غير مستدامة والإفراط في الإنتاج وتحويل الأراضي وإزالة الغابات. وإلى جانب البيئة والصحة والسلامة، يشمل التمويل السلبي للطبيعة العامة أيضًا النفقات الحكومية المتعلقة بالبنية التحتية والإسكان والسدود والصناعات الاستخراجية.

ولا تزال تدفقات رأس المال السلبي للطبيعة الخاصة مرتفعة باستمرار عند 4,9 تريليون دولار أمريكي (في عام 2023) وتتركز بشكل كبير في عدد

قليل من القطاعات (انظر الشكل 2). وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية التنوع البيولوجي والمخاطر المناخية، ظل الاستثمار السلبي للطبيعة الخاصة مرتفعًا باستمرار عند حوالي 5–6 تريليون دولار أمريكي من عام 2020 إلى عام 2023، مما يشير إلى تقدم محدود حتى الآن في فصل رأس المال عن تدهور الطبيعة. وفي عام 2024، زاد التمويل السلبي للطبيعة الخاصة بنسبة 12 في المائة ليصل إلى 5.5 تريليون دولار أمريكي.

ومن الناحية الإيجابية، انخفض الاستثمار الخاص الضار بالطبيعة من خلال استثمارات النفط والغاز من حوالي ١ تريليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 519 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويتوافق هذا الانخفاض بنسبة 50 في المائة على مدى أربع سنوات مع الاعتراف المتزايد بالمخاطر المتعلقة بالطبيعة باعتبارها جوهرية للاستقرار المالي وانخفاض تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة.

وتشير بيانات وتحليلات حالة التمويل من أجل الطبيعة 2025 إلى أنه إذا قامت الحكومات بتقليل المواد الخطرة على البيئة وإعادة استخدامها في عدد قليل من القطاعات الرئيسية وإذا تبنّى القطاع الخاص نماذج أعمال تقلل من التأثير على الطبيعة عبر سلاسل القيمة، فمن الممكن تقليل التمويل العام والخاص السلبي للطبيعة بشكل كبير. ومن بين أدوات السياسة الأخرى التي يمكن للحكومات والهيئات التنظيمية المالية نشرها متطلبات الإفصاح الإلزامي، ودمج المخاطر المتعلقة بالطبيعة في الإشراف المالي ودعم استراتيجيات الانتقال العادل لضمان الحد الأدنى من الآثار السلبية على العمال.



© Unsplash

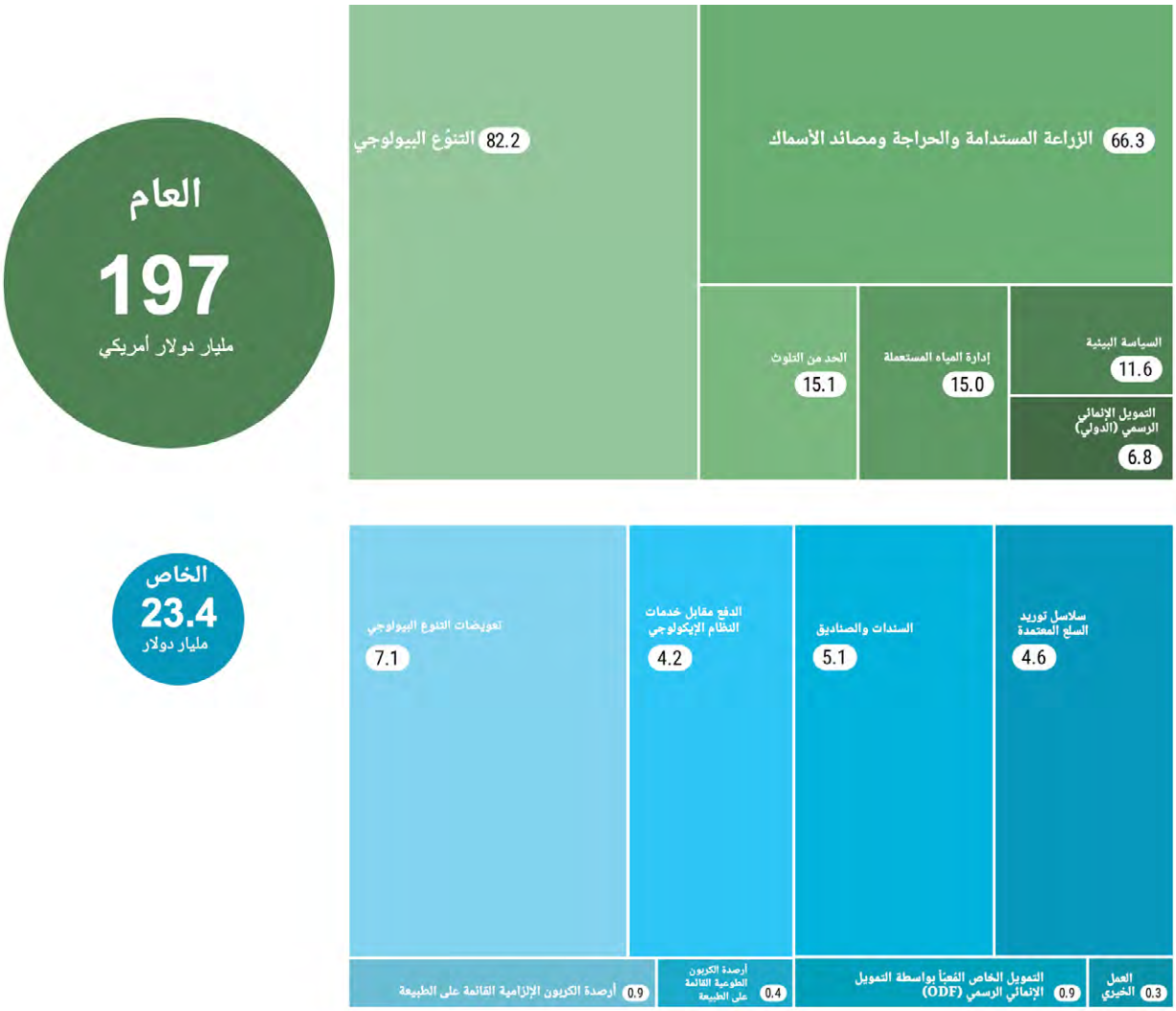
3 تدفقات تمويل الحلول العالمية القائمة على الطبيعة

بلغ إجمالي التمويل للحلول القائمة على الطبيعة 220 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وهي زيادة قدرها خمسة في المائة منذ عام 2022. وتبلغ تدفقات التمويل العام إلى الحلول القائمة على الطبيعة تسعة أضعاف تدفقات التمويل الخاص.

وقدم التمويل العام 197 مليار دولار أمريكي (90٪ من إجمالي تمويل الحلول القائمة على الطبيعة).

وشكل التمويل الخاص 23.4 مليار دولار أمريكي (10٪). [2]

الشكل 3: تدفقات التمويل العام والخاص إلى الحلول القائمة على الطبيعة في عام 2023



3.1. التمويل العام للحلول القائمة على الطبيعة

3.1.1. التمويل المحلي العام للحلول القائمة على الطبيعة

يعد الإنفاق المحلي العام أكبر مصدر لتمويل الحلول القائمة على الطبيعة عند 190 مليار دولار أمريكي في عام 2023 (بزيادة أربعة في المائة عن

2 ويُعزى الانخفاض من ٣٥ مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 23 مليار دولار أمريكي في عام 2023 جزئيًا إلى اختلاف البيانات والأساليب المستخدمة.

عام 2022). وقد نما الإنفاق على التنوع البيولوجي وحماية المناظر الطبيعية بشكل كبير (بزيادة بلغت 11 في المائة)، مما قد يعكس التزامات الحكومة بزيادة الإنفاق على الحفاظ على التنوع البيولوجي لتحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF). وانخفض التمويل العام للحلول القائمة على الطبيعة للزراعة والحراجة وصيد الأسماك.

وعلى الرغم من حجمه، لا يزال الإنفاق المحلي العام على الحلول القائمة على الطبيعة يعدّ متواضعًا مقارنة بالإعانات الضارة بالبيئة، التي تتجاوز 2.4 تريليون دولار أمريكي سنويًا. وتعد الاجراءات المتمثلة في مواءمة الميزانيات الوطنية مع الالتزامات بوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهه، والأهداف المناخية، وتحييد أثر تدهور الأراضي ذات أهمية بالغة لرفاهية الإنسان والنمو الاقتصادي المستدام.

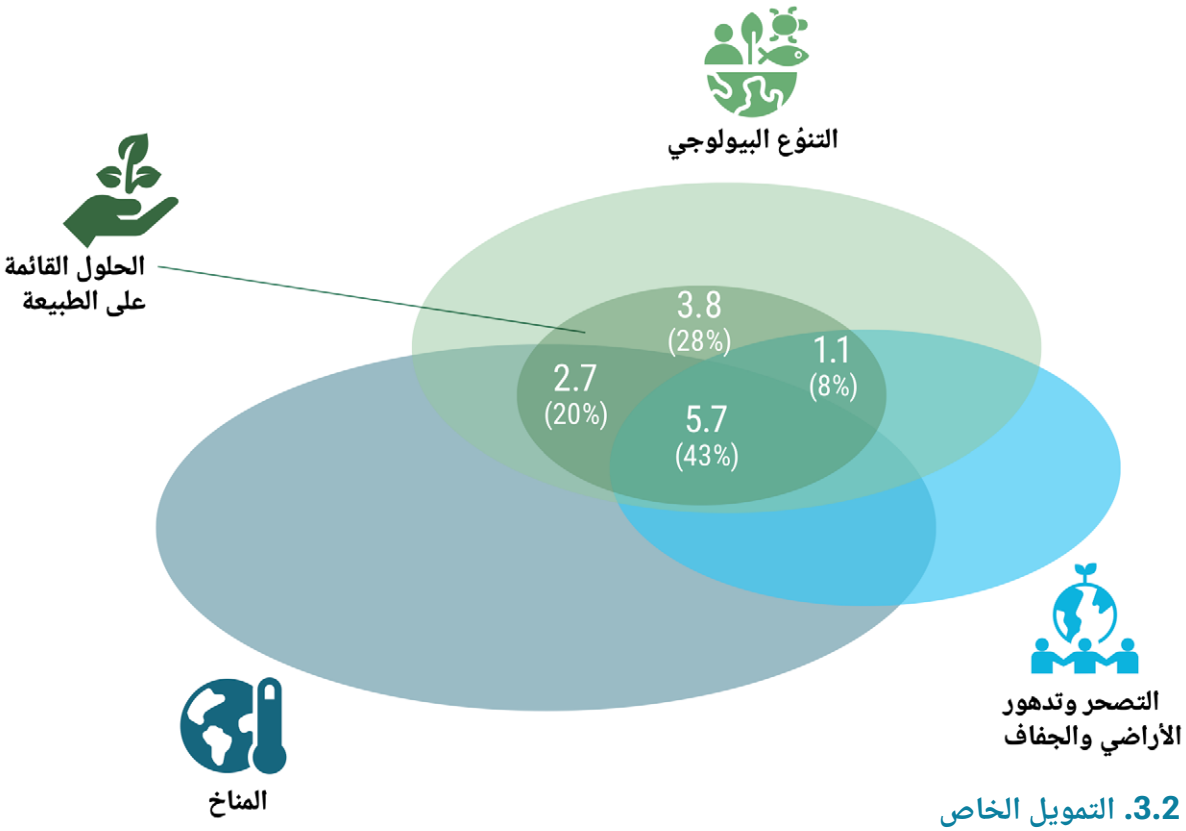
3.1.2. التمويل الدولي العام للحلول القائمة على الطبيعة من خلال التمويل الإنمائي الرسمي

يستمر التمويل الإنمائي الرسمي المستهدف للحلول القائمة على الطبيعة في الزيادة، إذ بلغ 6.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023، بزيادة قدرها 21٪ عن عام 2022 و55٪ أعلى مما كان عليه في عام 2015. ولا يزال التمويل الإنمائي الرسمي يعدّ عامل تمكين حاسم لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة في البُلدان النامية. ومع ذلك، تقع ميزانيات التمويل الإنمائي الرسمي تحت وطأة ضغوط شديدة في عامي 2024 و2025 بسبب الوضع الجيوسياسي، وهو ما من شأنه أن يقيّد التدفقات المستقبلية.

3.1.3. أوجه التظافر بين تمويل الحلول القائمة على الطبيعة واتفاقية ريو

دعم ما يقرب من 43٪ من التمويل الإنمائي الرسمي المستهدِف للحلول القائمة على الطبيعة في عام 2023 المشاريع التي تحقق نتائج مقابل جميع اتفاقيات ريو الثلاث في وقت واحد، مما يدل على قدرة الحلول القائمة على الطبيعة على توليد فوائد عالمية متعددة من خلال معالجة قضايا تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي معًا.

الشكل 3: تدفقات التمويل العام والخاص إلى الحلول القائمة على الطبيعة في عام 2023



3.2. التمويل الخاص

بلغ الاستثمار الخاص في الحلول القائمة على الطبيعة 23.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وعلى الرغم من صغر حجمه من حيث القيمة المطلقة، إلا أنه يظهر زخمًا إيجابيًا. وبلغت التعويضات الخاصة بالتنوع البيولوجي أكثر من 7 مليارات دولار أمريكي[3]، وسلاسل الإمداد للسلع المعتمدة أكثر من 4 مليارات دولار أمريكي، في حين وصلت السندات والصناديق المرتبطة بالتنوع البيولوجي إلى نحو ٥ مليارات دولار أمريكي، وبلغت أسواق الكربون القائمة على الطبيعة 1.3 مليار دولار أمريكي.

3 وتدرك حالة التمويل من أجل الطبيعة أن تعويضات التنوع البيولوجي هي آليات تعويض قد لا تؤدي إلى نتائج إيجابية صافية للطبيعة. ومع ذلك، يتضمن هذا التحليل التمويل الذي يُعبّأ من خلال مخططات تعويض التنوع البيولوجي الإلزامية مع الأساس المنطقي الذي يفيد بأنه، في حالة عدم وجود هذه المخططات، لن يُعوّض المطورون معظم الأضرار اللاحقة بالطبيعة. ولذلك، يمثل الاستثمار في التعويضات ربحًا صافيًا على هذا السيناريو المعتاد.

وعلى سبيل المثال، لا تزال الاستثمارات في سلاسل التوريد للسلع المعتمدة أقل بكثير من الالتزامات التي تعهدت بها شركات السلع الاستهلاكية وتجار التجزئة وغيرها من أنواع مؤسسات القطاع الخاص لإنهاء إزالة الغابات الاستوائية، والحد من فقدان الطبيعة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وذلك يسلط الضوء على قيود التزامات القطاع الخاص الطوعية، لا سيما في ظل غياب خرائط طريق واضحة لتحقيق الأهداف الطوعية أو التزامات الاستثمار أو الاستعداد لتقاسم المخاطر المالية للانتقال إلى ممارسات أكثر استدامة. ولا تزال أسواق التنوع البيولوجي والكربون إما ناشئة أو مقيدة بتصورات النزاهة والإضافية والإنصاف.

وفي حين لا تزال الاستثمارات الخاصة في الحلول القائمة على الطبيعة محدودة، إلّا أنّ الإمكانات المتاحة قوية. ومع توافر البيئة التمكينية المناسبة، والمعايير الملائمة، وأدوات تقاسم المخاطر، يمكن لرأس المال الخاص أن يتوسع بسرعة وأن يشكّل عاملًا حاسمًا في سد فجوة تمويل الحلول القائمة على الطبيعة. وتُعدّ تعبئة التمويل الخاص أمرًا ضروريًا لبناء اقتصاد انتقالي طبيعي بقيمة تريليونات الدولارات.



© AdobeStock

4 الفجوة بين التمويل الحالي للحلول القائمة على الطبيعة واحتياجات الاستثمار

في حين واصلت تدفقات التمويل المخصصة للحلول القائمة على الطبيعة نموّها، فإنها لا تزال أدنى بكثير من المستويات المطلوبة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ واستعادة الأراضي. وينبغي أن تزيد التدفقات المالية السنوية إلى الحلول القائمة على الطبيعة البالغة 220 مليار دولار أمريكي بأكثر من مرتين ونصف من المستويات الحالية إلى 571 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 وإلى أكثر من ثلاثة أضعاف إلى ٧٧١ مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050 للوصول إلى أهداف ريو.

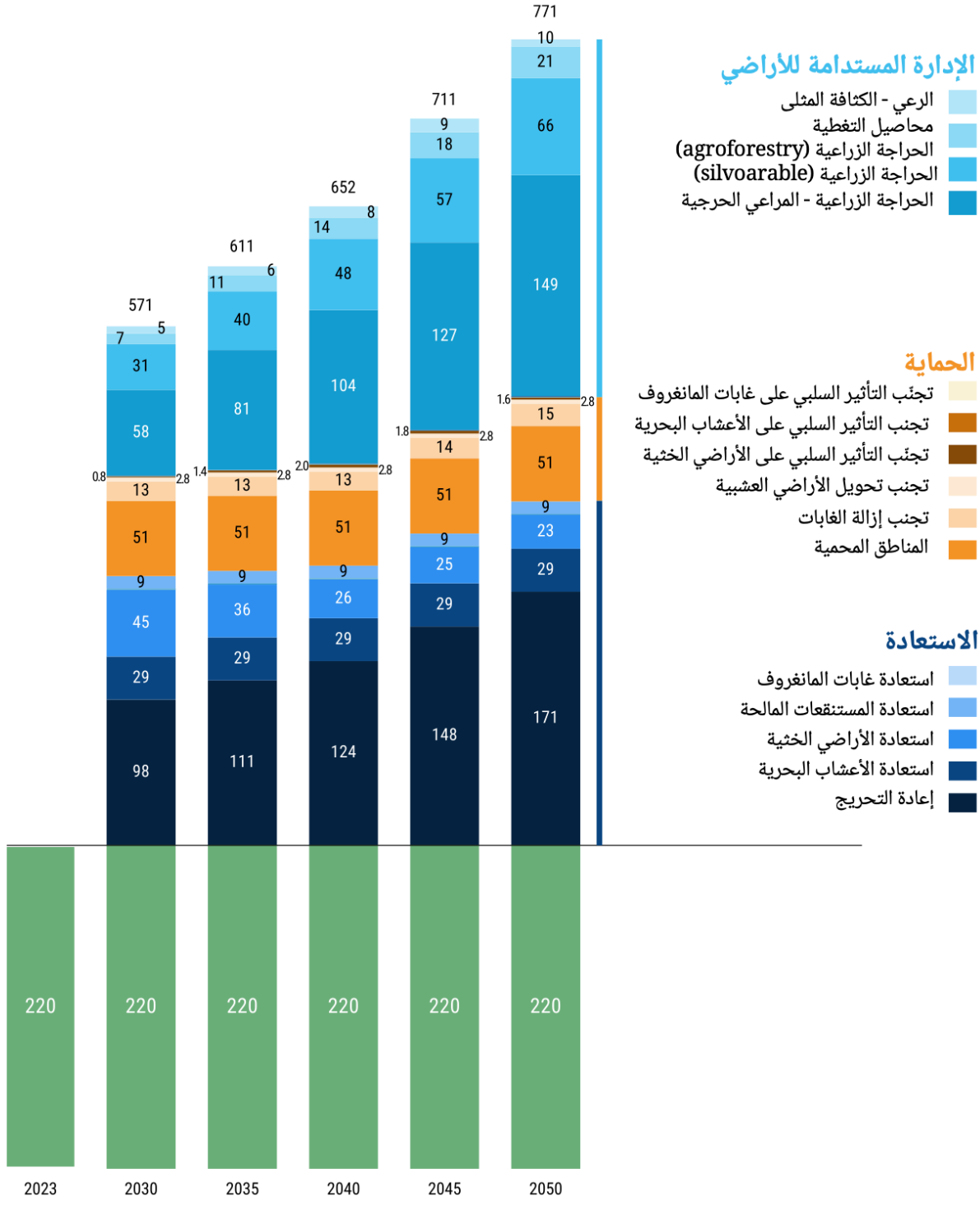
يعرض الشكل 5 فرص الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة المجمعة تحت بنود الحماية والاستعادة والإدارة المستدامة للأراضي من عام 2030 إلى عام 2050. وتبلغ الاستثمارات الإضافية المطلوبة في عام 2030 أعلى مستوياتها في مجال الاستعادة بقيمة ١٨١ مليار دولار أمريكي، تليها الإدارة المستدامة للأراضي (101 مليار دولار أمريكي) ثم الحماية (68 مليار دولار أمريكي). وفي حين تبدو احتياجات الاستثمار للحماية منخفضة، يشير تقريري حالة التمويل من أجل الطبيعة 2023 وحالة التمويل من أجل الغابات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2025) إلى أن ذلك عائد إلى الجدوى العالية من حيث التكلفة وانخفاض تكلفة الحماية لكل هكتار مقارنةً بالحلول القائمة على الطبيعة المتعلقة بالاستعادة والإدارة المستدامة للأراضي. وحيثما أمكن، ينبغي إعطاء الأولوية للحماية.

نظرًا لأن الشركات تتخذ قرارات الاستثمار بناءً على إشارات السوق المدفوعة بسلوك المستهلك والحوافز، يجب على الحكومات توفير بيئة تمكينية لتحفيز الاستثمار الخاص في الحلول القائمة على الطبيعة من خلال التنظيم والحوافز، على سبيل المثال تنظيم إنتاج السلع "الخالية من إزالة الغابات" ودعم تطوير أسواق خدمات النظام الإيكولوجي.



© AdobeStock

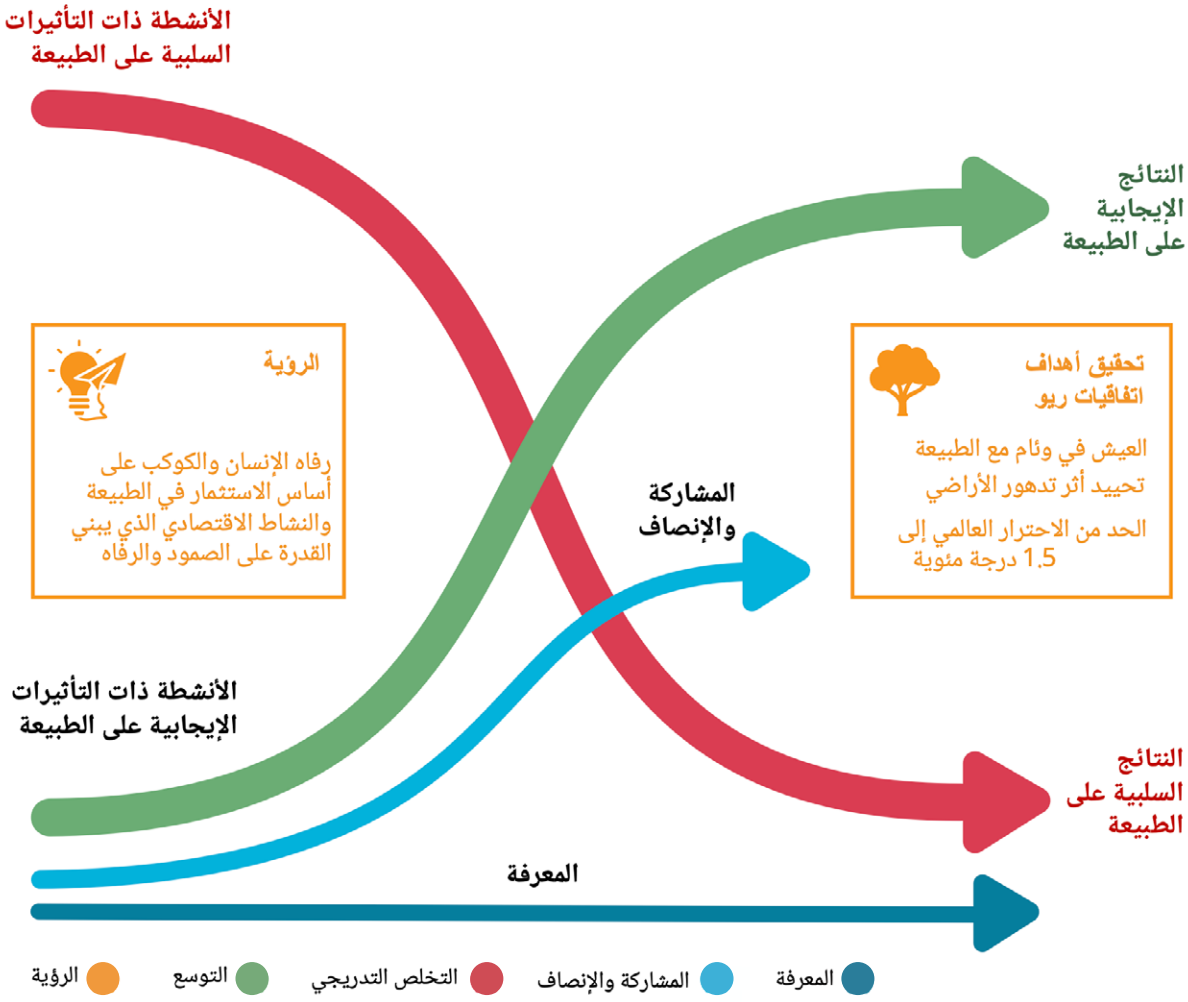
الشكل 5: الاحتياجات الاستثمارية السنوية في الحلول القائمة على الطبيعة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو (مليار دولار أمريكي)



5 تداعيات السياسات ومنحنى تحوّل الطبيعة (X-curve)

يتطلب التحول الكبير للطبيعة اغتنام الفرصة لإعادة توظيف 7,3 تريليون دولار أمريكي في التمويل السلبي للطبيعة، مع زيادة نفقات الحلول القائمة على الطبيعة والاستثمار فيها. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة وإحداث تغيير جذري في النهج السائد القائم على الاستخراج من الطبيعة. وتقدم حالة التمويل من أجل الطبيعة لعام 2025 منحنى X لتحول الطبيعة لتوضيح التحدي المزدوج: التخلص التدريجي من التدفقات المالية السلبية تجاه الطبيعة مع توسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة لتحقيق نتائج إيجابية للطبيعة. ويمكن أن يساعد نهج المنحنى X هذا الحكومات والشركات والتمويل على إعطاء الأولوية للخطوات الرئيسية لتحقيق هذا التحول.

الشكل 6: منحنى X لتحول الطبيعة - إطار عمل للانتقال إلى مجتمع إيجابي تجاه الطبيعة



تشمل أولويات الانتقال قصيرة الأجل ما يلي:

- إصلاح الإعانات الضارة ومواءمة الميزانيات مع أهداف اتفاقية ريو.
- توسيع نطاق الاستثمار الحكومي في الحلول القائمة على الطبيعة، لا سيما المنافع العامة.
- التنظيم الحكومي الفعال والحوافز الرامية إلى مواءمة الاستثمار مع قيمة الطبيعة وخدماتها.
- إلزام الشركات بالكشف عن المخاطر والتأثيرات المتعلقة بالطبيعة لتغيير الحوافز.
- توسيع أدوات التمويل المختلط وإزالة المخاطر وتطوير أسواق طبيعية عالية النزاهة لتعبئة رأس المال الخاص على نطاق واسع.

منحنى X لتحول الطبيعة هو أداة للمساعدة في تصميم خطط تحول الطبيعة. ويرد مثال للحكومات، مع تحديد أولويات السياسة على طول المنحنى X للاتصال بالأنشطة السلبية تجاه الطبيعة وتوسيع نطاق الأنشطة الإيجابية تجاه الطبيعة. [4]ويمكن تطوير منحنيات X المكافئة من قبل الشركات والمؤسسات المالية ولصالحها لتوفير التوجيه حول كيفية تقليل تدفقات رأس المال السلبية تجاه الطبيعة بطريقة عادلة وسليمة ماليًا وكيفية تضمين الحلول القائمة على الطبيعة في الاقتصاد الحقيقي بما يتجاوز قطاعات استخدام الأراضي التقليدية.

ومن شأن العمل الفعال أن يدعم ظهور اقتصاد انتقالي طبيعي بقيمة تريليونات الدولارات. فقط من خلال زيادة الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة وتسريع انتقال الطبيعة والاقتصاد الحيوي، يمكن للعالم تحقيق أهداف 2030 التي حددتها اتفاقيات ريو وحماية رأس المال الطبيعي الذي يحافظ على سلامة الأرض للجميع. ولجميع الحكومات والشركات والمؤسسات المالية مصلحة في ضمان بقاء النظم الإيكولوجية تعمل وبصحة جيدة، للحفاظ على النمو في الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي.

4 وتُقدّم أدوات سياسة أكثر تفصيلاً في الملحق الفني لحالة التمويل من أجل الطبيعة 2025.



شكر خاص لشركاء تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لأكثر من 50 عاما، باعتباره السلطة العالمية الرائدة في مجال البيئة، حيث حشد العمل من خلال الأدلة العلمية، وإذكاء الوعي، وبناء القدرات، وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة.

تحقق برنامج العمل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بفضل المساهمات المرنة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في صندوق البيئة والصناديق الكوكبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. تمكن هذه الصناديق من التوصل إلى حلول سريعة ومبتكرة بشأن تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات.

ادعموا برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستثمروا في البشر وكوكب الأرض.
www.unep.org/funding

برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

www.unep.org/ar
unep-communication-director@un.org